الحروف غير العاملة في ديوان أمية بن أبي الصلت: (الاستفهام والنفي) أنموذجاً

Non-Operative Particles in the Poetry Collection of Umayyah ibn Abi al-Salt: Interrogation and Negation as a Model

أ.د. سهيله طه محمد صالح: أستاذ دكتور في اللغة والنحو، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كركوك، العراق.

أحلام عبدالله خورشيد: كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كركوك، العراق.

Prof. Dr. Suhaila Taha Mohammed Saleh*: Professor of Arabic Language and Grammar, College of Education for Human Sciences, University of Kirkuk, Iraq.*

Email: drsuht@gmail.com

Ms. Ahlam Abdullah Khorsheed*: College of Education for Human Sciences, University of Kirkuk, Iraq.*

Email: novadarbaz057@gmail.com

DOI https://doi.org/10.56989/benkj.v6i8.2056

تاريخ الاستلام: 2026-06-17 تاريخ القبول: 2026-07-21 تاريخ النشر 2026-08-01

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الحروف غير العاملة في ديوان أمية بن أبي الصلت، متخذةً من حرفَي الاستفهام: الهمزة و«هل»، وحرفَي النفي: «لا» و«ما» نموذجًا للدراسة. وتهدف إلى حصر مواضع هذه الحروف في الديوان، وبيان وظائفها النحوية ودلالاتها السياقية وأثرها في بناء المعنى الشعري. واعتمدت الدراسة المنهجين الوصفي والتحليلي؛ إذ تتبّعت الشواهد الشعرية، وصنّفتها، ودرستها في ضوء آراء النحاة واللغويين، مع توضيح الألفاظ الغريبة وبيان مواضع الشاهد. وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الحروف، رغم عدم إحداثها أثرًا إعرابيًا، تؤدي وظائف دلالية وبلاغية مؤثرة؛ فالهمزة وردت في ثمانية مواضع، وتنوعت دلالاتها بين الاستفهام الحقيقي والتقرير وطلب التصور، واقترنت بـ«أم» المتصلة لطلب التعيين. كما خرج الاستفهام بـ«هل» في موضعين إلى الإنكار الدال على النفي. ووردت «لا» النافية غير العاملة سبعًا وأربعين مرة في أساليب مختلفة، في حين أسهمت «ما» النافية في نفي الحكم والتوكيد والتنزيه، ولا سيما في تنزيه الله تعالى عن الذموم. وتؤكد الدراسة أن الحروف غير العاملة عنصر فاعل في توجيه المعنى، وإبراز مقاصد الشاعر في المدح والحكمة والإيمان والمصير. كما أبرزت صلة البنية النحوية بالسياق الشعري، وقدرة أمية على توظيف أدوات قصيرة المبنى، واسعة الأثر، في التعبير عن مشاعره وأفكاره.

الكلمات المفتاحية: الحروف غير العاملة، أمية بن أبي الصلت، الديوان الشعري، النحو العربي، الدلالة السياقية، أسلوب الاستفهام، همزة الاستفهام، هل الاستفهامية، النفي، لا وما النافيتان.

Abstract:

This study examines non-operative particles in the poetry collection of Umayyah ibn Abi al-Salt, focusing on the interrogative particles hamzah and hal, as well as the negative particles lā and mā. It aims to identify their occurrences in the collection and explain their grammatical functions, contextual meanings, and role in constructing poetic meaning. The study adopts descriptive and analytical approaches by tracing, classifying, and analyzing poetic evidence in light of the views of Arab grammarians and linguists, while clarifying unfamiliar lexical items and identifying the relevant grammatical evidence. The study finds that, despite their lack of syntactic effect, these particles perform significant semantic and rhetorical functions. The interrogative hamzah occurs in eight instances and conveys literal interrogation, affirmation, and alternative interrogation; it is sometimes coupled with the connected particle am to request specification. The interrogative hal occurs in two instances with an interrogative-negative function. The non-operative negative particle lā occurs forty-seven times in different constructions, while the negative particle mā serves negation, emphasis, and exaltation, particularly in negating blame from God Almighty. The study confirms that non-operative particles play an active role in directing meaning and expressing the poet's purposes of praise, wisdom, faith, and destiny.

Keywords: Non-operative particles, Umayyah ibn Abi al-Salt, poetry collection, Arabic grammar, contextual meaning, interrogation, interrogative hamzah, negation, negative lā and mā.

المقدمة:

تُعَدّ الحروف غير العاملة من الموضوعات المهمة في الدرس النحوي العربي؛ لما تتسم به من تنوع في المعاني وتعدد في الوظائف الدلالية، فضلًا عن موقعها الجوهري في بناء الجملة وتوجيه مقاصد الكلام العربي. فهي حروف تدخل على الأسماء أو الأفعال، من غير أن تُحدث أثرًا إعرابيًا في الكلمات التي تليها، وإنما ينصرف أثرها إلى المعنى والسياق.

وتتناول هذه الدراسة الحروف غير العاملة في ديوان أمية بن أبي الصلت، مع اتخاذ حرفي الاستفهام: الهمزة و«هل»، وحرفي النفي: «لا» و«ما»، نموذجًا للتطبيق. فحرفا الاستفهام يردان في صدر الكلام ويدخلان على الجملة الاسمية أو الفعلية دون أن يؤثرا في إعراب عناصرها، في حين تفيد «لا» و«ما» غير العاملتين النفي، ويظهر أثرهما في الدلالة العامة للجملة من غير تغيير في بنيتها الإعرابية.

وتسعى الدراسة إلى الوقوف على مواضع هذه الحروف في ديوان الشاعر، وتحليل وظائفها النحوية والدلالية، وبيان أثرها في بناء المعنى الشعري، اعتمادًا على ما قرره النحاة واللغويون في كتبهم. وقد قُسِّمت الدراسة إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة؛ خُصِّص المبحث الأول لحرفي الاستفهام: الهمزة و«هل»، وتناول المبحث الثاني حرفي النفي: «لا» و«ما»، ثم جاءت الخاتمة مشتملة على أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى الكشف عن الحروف غير العاملة الواردة في ديوان أمية بن أبي الصلت، وحصرها، وبيان وظائفها النحوية ودلالاتها في سياقاتها الشعرية. وتبرز هذه المشكلة في تعدد هذه الحروف وتنوع استعمالاتها، وصعوبة التمييز بين دلالاتها بحسب السياق، فضلًا عن كثرة مواضع ورودها في الديوان، التي تجاوزت مائتي بيت شعري؛ مما يستدعي دراستها في ضوء القواعد النحوية والدلالية الواردة في مصادر النحو العربي.

يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما الحروف غير العاملة الواردة في ديوان أمية بن أبي الصلت، وما وظائفها النحوية ودلالاتها في سياقاتها الشعرية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

- بيان الحروف غير العاملة في ديوان أمية بن أبي الصلت، وتنظيمها ضمن مباحث الدراسة وفق ما قرره النحاة القدامى.

- ضبط الأبيات الشعرية الواردة في الديوان، وبيان معانيها، وشرح الألفاظ الغريبة أو التي تحتاج إلى توضيح بالرجوع إلى المعجمات العربية.
- تحليل الشواهد الشعرية وفق المنهجين الوصفي والتحليلي، والكشف عن الوظائف النحوية والدلالية للحروف غير العاملة فيها.
- إبراز أثر حرفي الاستفهام وحرفي النفي في بناء المعنى الشعري وتوجيه الدلالة في نصوص أمية بن أبي الصلت.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- الإسهام في إظهار النص الشعري القديم بصورة دقيقة وواضحة، وبيان القضايا النحوية التي يتضمنها.
- الربط بين الدلالة اللغوية والقضايا النحوية المتعلقة بالحروف غير العاملة، وبيان أثر هذه الحروف في بناء النص الشعري عند أمية بن أبي الصلت.
- إبراز مكانة الشعر العربي القديم بوصفه مصدرًا مهمًا للشواهد النحوية واللغوية، والكشف عن القيمة اللغوية والفنية لديوان أمية بن أبي الصلت.
- الإفادة من نتائج الدراسة في البحوث اللغوية والنحوية التي تعنى بالحروف والمعاني في الشعر العربي القديم.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة المنهجين الوصفي والتحليلي؛ إذ يقوم المنهج الوصفي على تتبع الحروف غير العاملة في ديوان أمية بن أبي الصلت، وحصر مواضعها وتصنيفها. أما المنهج التحليلي فيقوم على دراسة هذه الحروف في ضوء ما ورد في المصادر النحوية، وتحليل الشواهد الشعرية التي وردت فيها، وبيان معاني الألفاظ الغامضة بالرجوع إلى المعجمات العربية، وتحديد موضع الشاهد النحوي، ثم بيان المعنى العام للبيت الشعري. كما تستند الدراسة إلى عدد من المصادر النحوية واللغوية والبلاغية القديمة والحديثة؛ لاتصال موضوعها بحرفي الاستفهام والنفي ووظائفهما في السياق الشعري.

هيكلية الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة. تضمنت المقدمة التعريف بموضوع الدراسة، وبيان مشكلتها وأهدافها وأهميتها ومنهجها، والصعوبات التي واجهت الباحثين في تناول موضوع يتصل بالشعر العربي القديم وشاعر بارز مثل أمية بن أبي الصلت.

المبحث الأول: حرفا الاستفهام

أولاً: همزة:

تتقدّم همزةُ الاستفهامِ سائرَ أدواتِ الاستفهام؛ لما تنفرد به من اتساعٍ في الاستعمال وتنوّعٍ في الدلالة. وهي حرفٌ غير عاملٍ لا يغيّر الحكمَ الإعرابيَّ لما يدخل عليه، وإنما ينصرف أثرها إلى نقل الكلام من الخبر إلى الاستفهام.

وقد نصّ المبرد على أصالتها بقوله: «كما تحتمل الألف في الاستفهام تقديمَ الاسم في نحو قولك: أزيدٌ قامَ؛ لأنها أصل الاستفهام»[1]، وهذا يؤكد أن تقديم الاسم في الموضع الواقع بعد أداة الاستفهام يُعَدّ سمةً بارزةً تدل على ثباتها في البناء الاستفهامي.

وبيّن الزمخشري امتداد استعمالها بقوله: «الهمزة أعمُّ تصرّفًا في بابها من أختها»[2]؛ فهي تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، وتقترن بـ«أم» عند طلب تعيين أحد الأمرين.

ويظهر عدم عملها الإعرابي في قول ابن هشام: «وإذا دخلت همزة الاستفهام على لا لم يتغير الحكم»[3]؛ أي إن دخول الهمزة لا يُنشئ عملًا إعرابيًّا في الجملة.

وأوضح الدكتور فاضل السامرائي أن الهمزة تُستعمل للتصوّر والتصديق؛ فالتصوّر جوابه بالتعيين، والتصديق جوابه بـ«نعم» أو «لا». كما تخرج عن الاستفهام الحقيقي إلى دلالات سياقية أخرى، منها: الإنكار، والتسوية، والتهكم، والاستبطاء، والتعجب، والأمر، والتحذير. ويجوز حذفها عند وجود قرينة تدل عليها[4].

وردت همزة الاستفهام في ديوان أمية بن أبي الصلت في ثمانية مواضع، ضمن سياقات شعرية متباينة، ومنها قوله من بحر الوافر:

أَأَذكُرُ حاجتي أَمْ قَدْ كَفَانِي * حَيَاؤُكَ إنَّ شِيمَتَكَ الحَيَاءُ**[5]

(1) المقتضب، ج 2، ص46؛ شرح التسهيل، ج4، ص110.
(2) المدخل في صنعة الإعراب، ص437؛ المفصل، ص95–96.
(3) أوضح المسالك، ج 2، ص 122؛ شرح ابن عقيل، ج 2، ص136.
(4) معاني النحو، ج 4، ص37.
(5) ديوان أمية بن أبي الصلت، ص33.

الشِّيمة: الخُلُق والطبيعة[6]، والحياء خُلُقٌ يحمل الممدوح على مراعاة حق قاصده، فلا يكلّفه التصريح بحاجته[7]. يمدح أميةُ ابنَ جُدْعان، مبيّنًا أنه في غنًى عن التصريح بحاجته؛ ثقةً بكرم الممدوح وحيائه، اللذين يدفعانه إلى تلبية حاجات من يلجأ إليه بمجرد معرفة حاله[8].

وموضع الشاهد قوله: «أَأَذْكُرُ حاجتي أم قد كفاني»، فالهمزة الأولى همزة الاستفهام، أما الثانية فهي من بنية الفعل المضارع الدال على المتكلم. وقد دخلت همزة الاستفهام على الجملة الفعلية: «أأذكر حاجتي؟»، وهو الأصل في دخولها. يقول سيبويه: «وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها، فابتدؤوا بعدها الأسماء، والأجل غير ذلك»[9]. ولم تُحدث الهمزة أثرًا إعرابيًّا في الفعل؛ فبقي مرفوعًا بالضمة الظاهرة.

أما من حيث المعنى، فقد اقترنت الهمزة بـ«أم» المتصلة لطلب تعيين أحد الأمرين: أيذكر الشاعر حاجته صراحةً، أم يكتفي بما عُرف عن ابن جُدْعان من حياءٍ ووفاءٍ بالحقوق؟[10]

ولا يُراد بالاستفهام هنا طلب الجواب، وإنما أراد الشاعر التعريض بحاجته واستدعاء قضائها برفق؛ إذ جعل ما عُرف به ابن جُدْعان من الحياء والكرم مغنيًا له عن التصريح بالسؤال. فاجتمع في الاستفهام المدح وطلب الحاجة على وجه لطيف[11].

وفي موضع آخر، يقول من بحر الخفيف:

أَسَعِيدٌ سَعادَةً أنا أَرْجُو * أَمْ مُهَانٌ بِما كَسَبْتُ شَقِيًّا**[12]

فـ«مُهان» من الهُون، أي: واقعٌ في الهوان الذي لا كرامة معه؛ فالمعنى أن الشاعر يخشى أن يكون في حالٍ من الذل والهوان[13]. و«شقيًّا»: الشقاء، بالفتح، نقيض السعادة[14]؛ والمراد في البيت: غير سعيدٍ، قد لحقه الشقاء في عاقبته.

(6) لسان العرب، ج12، ص329.
(7) فتح الباري بشرح البخاري، ج1، ص51.
(8) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ج2، ص158.
(9) الكتاب، ج1، ص98–99.
(10) معاني النحو، ج3، ص46–47.
(11) شرح الحماسة، ج3، ص354.
(12) ديوان أمية بن أبي الصلت، ص526.
(13) تهذيب اللغة، ج6، ص322، مادة «هون».
(14) الصحاح، ج6، ص2394، مادة «شقا».

يعكس تساؤل أمية عن مصير الإنسان يوم القيامة، بين السعادة المرجوّة برحمة الله والشقاء الناشئ عن العمل، حالةً نفسيةً تمتزج فيها مشاعر الخوف العميق برجاء المغفرة.

وموضع الشاهد همزة الاستفهام في قوله: «أَسَعِيدٌ»، وقد دخلت على جملة اسمية تقديرها: «أأنا سعيدٌ؟»، إذ وقع بعدها الاسم الذي دار عليه الاستفهام. وهي حرف غير عامل، فلم تُحدث تغييرًا في إعراب التركيب، وإنما نقلته من الخبر إلى الاستفهام؛ لأن همزة الاستفهام تدخل على الأسماء والأفعال، فلا تختص بأحدهما فتعمل فيه[15]. واقترنت بـ«أم» المتصلة، فكان دورها طلب تعيين أحد المصيرين: السعادة المرجوّة أو الهوان والشقاء. وبذلك أبرزت تردّد أمية بين رجاء الرحمة والخوف من عاقبة العمل في موقف الجزاء[16].

وجاء في موضع آخر من بحر الطويل:

أَلَسْتَ تَرَى فِيمَا مَضَى لَكَ عِبْرَةً * فَمَهْ لاَ تَكُنْ يَا قَلْبُ أَعْمَى يَلَدَّدُ**[17]

فمَهْ: فـ ((مَهْ)) بمعنى: اكفُفْ[18]، أي: انزجرْ عما أنت فيه من الغفلة.

يَلَدَّدُ أي: يكثر الالتفات يميناً وشمالاً تحيُّراً [19]، فاستُعملت في البيت للدلالة على الحيرة والاضطراب عن سبيل الهدى، في هذا البيت، نجدُ أنّ أمية يعظُ نفسه ويدفعها للتفكر في أحوال الأمم السابقة، حيث يطلب من قلبه أن يُفيق من غفلته ويتجاوز حيرته أمام دلائل الهدى. ويتضح غرضه جلياً في لفت الانتباه إلى أن هذه الدنيا زائلة، وضرورة التحضير للموت والبعث.

موضعُ الشاهدِ همزة الاستفهام في قولهِ: «أَلَسْتَ تَرَى»، وقد دخلت على جملةٍ فعليّةٍ منفية بـ «ليس» فـ «لست» فعل ماضٍ ناقصٌ، والتاءُ اسمَه، وجملةُ «ترى فيما مضى» في محل نصب خبُره. والهمزةُ غيرُ عاملةٍ فلا أثر لها في إعراب، وإنما تنقل الكلام من الخبر إلى الاستفهام[20]. وقد خرج الاستفهام إلى التقرير لأن الهمزة إذا دخلت على «ليس» أفادت الإيجاب، فيكون المعنى: بلى، ترى فيما مضى عِبرةً[21]. ويتضمن هذا التقرير توبيخ القلب وزجَره عن الغفلة، ويؤيده قوله عقبه: «فَمَهْ

(15) شرح المفصل، ج5، ص99.
(16) الكافية في علم النحو، ص53.
(17) ديوان أمية بن أبي الصلت، ص374.
(18) القاموس المحيط، ص25، مادة «مَهْ»
(19) غريب الحديث، ج2، ص321.
(20) شرح المقدمة المحسبة، ج1، ص296.
(21) المسائل الحلبيات، ص266.

لاَ تَكُنْ يَا قَلْبُ أَعْمَى يَلَدَّدُ»، فالتوبيخ مستفادٌ من سياق الكلام، أمَّا الدلالة الأصلية للهمزة فهي التقرير.

ثانيًا: توطئة ((هل))

تُمَثّلُ «هَلْ»، حَرفَ استفهامٍ غَيرَ عامِلٍ، يدخلُ على الجملةِ الاسميّةِ والجملةِ الفعليّةِ، تختص «هَلْ»، في أصل وضعها بطلبِ الاستفهام، إذ قال سيبويه: «وكذلك هل إنّما تكون بمنزلةِ قد، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام[22]، ويُفهم من هذا القول أنَّها ملازمةٌ لباب الاستفهام، وأنَّ دلالتها لا تنصرف عن هذا الأصل إلا بقرينةٍ يقتضيها السياق.

بين الزمخشري مواضع دخولها بقوله: «وهما الهمزة وهل فهل نحو قولك: أزيدٌ قائمٌ؟ وأقام زيدٌ؟ وهل عمروٌ خارجٌ؟ وهل خرج عمرو؟[23]، ويتضح من أمثلته أنَّ «هل» تدخلُ على الجملة الاسميّة والفعليّة من غير اختصاصٍ بأحد النوعين.

وفسر ابن الخشاب عدمَ عملها بقوله: «وكأدوات الاستفهام مثل هل والهمزة لما لم تختص لم تعمل»[24]، فـ «هل»، حرفٌ غير عامل، لأنّها ترد مع الأسماء والأفعال، فلا تحدثُ في العناصر التي تدخل عليها أثراً إعرابيّاً، وإنما ينحصر دورها في إفادة معنى الاستفهام.

وذكر ابن مالك دلالتها الخاصة بقولهِ: «وأما هل فيستفهم بها عن التصديق الموجب لا غير». [25] والمقصود أنّ الاستفهام بها يتجه إلى معرفة ثبوت مضمون الجملة، لا إلى تعيينِ واحدٍ من أمرين، ولذلك لا تستعمل في المواضع التي يكون الغرضُ فيها طلبَ التصور أو المفاضلة بين متعادلين.

بين المرادي أنه لا يُستفهم به عن المفرد ولا يليه الاسم في جملةٍ فعليّة، فلا يقال: هل زيدٌ أكرمتَ، لأنّ تقديم الاسم يُشعر بجعل التحديث بنفس النسبة. [26] ويُفهم من ذلك أنَّ «هَلْ» موضوعةٌ لطلب التحديث، لذلك لا يُقَدَّم بعدها اسمٌ في الجملة الفعليّة، لأنَّ تقديمه يحرف الاستفهام إلى تعيين الاسم وهو من خصائص الهمزة.

يقول أميّة بن أبي الصلت مفعلاً الأداة هل في هذا الموضع من البسيط.

(22) الكتاب، ج3، ص189.
(23) المفصل في صنعة الإعراب، ص437.
(24) المرتجل في شرح الجمل، ص437.
(25) شرح التسهيل، ج4، ص110.
(26) الجنى الداني في حروف المعاني، ص343.

والنّاسُ تَحْتَكَ أقدامٌ وأنتَ لَهُمْ * رأسٌ وهَلْ يَتَساوى الرَّأْسُ والقَدَمُ**[27]

رأس؛ رأس كل شيء؛ أعلاه[28]، فالمراد في البيت منزلة السيادة والتقدم يتساوى؛ أصلها من المساواة، يدل على استقامة واعتدال بين شيئين[29].

يوظّف الشاعر في هذا البيت أسلَوْب المدح والمقابلة التصويرية، إذ يشبّه الممدوح بالرأس لعلوّ مكانته، ويشبّه الناس دونه بالأقدام، ويستخدم الاستفهام الإنكاري «وهل يتساوى الرأس والقدم؟» لنفي إمكانية مساواة الممدوح بمن دونه في الفضل والمنزلة.

موضع الشاهد في قوله: «وهَلْ يَتَساوى الرَّأْسُ والقَدَمُ» إذ دخل حرفُ الاستفهام «هَلْ» على جملةٍ فعليّةٍ صدُرها الفعل المضارعُ «يَتَساوى» وهو مرفوع بضمةٍ مقدّرةٍ على الألف للتعذّر، و«الرّأْسُ» فاعلاً، و«القَدمُ» معطوفاً عليه وتدلّ بنيةُ التركيب على أنّ «هَلْ» حرفُ استفهامٍ غيرُ عاملٍ، إذ لم تحدث إثراً.

عرابياً فيما بعدها، تبقى الجملةُ على نظامها الإعرابي الذي تقتضيه عواملها الأصلية. وقد أشار ابنُ يعيش إلى أن الهمزة و «هَلْ» لا تعملان، لعدم اختصاصهما بالأسماء أو الأفعال، وإنما يقتصر أثرهما على نقل الجملة من الخبر إلى الاستفهام[30].

أفادت «هَلْ» في هذا السياق الاستفهامَ الإنكاريَّ الخارج إلى معنى النفي، فلا يراد الاستعلام عن إمكان مساواة الرأس للقدم، بل نفيُ هذه المساواة نفياً مؤكداً. وقد صور الشاعرُ الممدوحَ رأساً للناس، كنايةً عن رفعة منزلته وتقدّمه، وجعل غيره أقداماً، إظهاراً لتفاوت المراتب، فكان الاستفهام أبلغَ في تثبيت فضل الممدوح وإبطال دعوى مساواته بمن دونه[31].

وفي موضع آخر جاء قوله من الَوْافر:

فَهَلْ تَخْفَى السَّمَاءُ عَلَى بَصِيرٍ * وَهَلْ بِالشَّمْسِ طَالِعَةٍ خَفَاءُ**[32]

(27) ديوان أمية بن أبي الصلت، ص467.
(28) لسان العرب، ج6، ص91.
(29) مقياس اللغة، ج3، ص112.
(30) المفصل في صنعة الإعراب، ج5، ص99.
(31) دراسات لأسلَوْب القرآن، ج3، ص476.
(32) ديوان أمية بن أبي الصلت، ص335.

بَصِير: المراد به ذو الرؤية والإدراك، لأن ابن فارس قال: «وأبصرتُه إذا رأيتَه» [33] خَفاءٌ: «الخَفاء والخافي والخافية: الشيء الخفي»[34].

يُبرزُ أُميَّةُ بن أبي الصلت في سياقِ مدحِه عبد الله بن جدعان، وضوح مآثرِه وشيوع فضِله، مصوّراً ذلك بالسماء والشمس الطالعة التي لا يخفى أثرها على ذي بصر. فجاء الاستفهام مؤذناً باستبعاد خفاء فضله وتأكيد ظهوره بين الناس[35].

يتمثّل موضع الشاهد في قولهِ: «فَهَلْ تَخْفَى» و «هَلْ بالشَّمْسِ» إذ وردت «هَلْ» في الموضع الأوّل داخلةً على جملةٍ فعليّةٍ صدرُها الفعل المضارع «تَخْفَى»، فبقيَ مرفوعًا بضمّةٍ مقدّرةٍ على الألف للتعذّر، و «السَّماءُ» فاعلٌ مرفوعٌ. أمّا في الموضع الثاني فقد دخلت على جملةٍ اسميّةٍ تقدّمَ فيها الخبرُ شبهُ الجملةِ «بالشَّمْسِ» وجاءت «طالِعَةً» حالاً من «الشمس»، وتأخّر المبتدأُ «خفاءٌ»، ولا تُحدثُ «هَلْ» في الموضعين أثرًا إعرابيًّا، لأنّها لا تختصّ بالأسماء ولا بالأفعال.

وقد نصّ الأزهريّ على ذلك بقوله: «فإنّ منها ما لا يختصّ بالأسماء ولا بالأفعال، فلا يعمل شيئًا كـ (هلْ)[36].

كما قرّر الجوينيّ أنّ هذا النوع من الأدوات «لا يغيّر اللفظ والإعراب ويغيّر المعنى.... فالإعراب على ما كان وقد تغير المعنى من التحقيق إلى الاستفهام». [37] فتبقى الجملتان على نظامهما الإعرابي الذي تقتضيه عواملها الأصلية. وخرج الاستفهام بـ «هل» في الموضعين عن معناه الحقيقي إلى الاستفهام الإنكاري الدالُّ على النفي، فالمعنى: لا تخفى السماء على ذي بصر، ولا يكون للشمس عند طلوعها خفاء.

وقد وظّف أُميّةُ هذا الأسلَوْب في مدح عبد الله بن جدعان لتقرير وضوح فضله وذيوع مآثره، فشبّه ظهوره بالسماء والشمس اللتين لا يلتبس أمرهما على الناظر[38].

(33) مقاييس اللغة، ج1، ص254، مادة «بصر».
(34) لسان العرب، ج14، ص250، مادة «خفي
(35) أشعار الشعراء الستة الجاهليين، ص94.
(36) التصريح على التوضيح، ج1، ص37.
(37) كتاب في أصول الفقه، ج1، ص49.
(38) في كتاب علَوْم البلاغة، ص297.

المبحث الثاني: الحروف النفي

أولاً: توطئه «لا»

يُراد بـ «لا» النافية غير العاملة. أو المهملة " أنها حرفٌ وظيفتُه نفي المعنى فقط دون تغيير الحالة الإعرابية للكلمة التي تأتي بعده. أي تبقى الكلمة محتفظة بإعرابها الطبيعي الذي يحدده موقعها في الجملة.

خصَّ سيبويه باباً سماه: "باب ما لا تغيّر فيه «لا» الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل «لا»[39]، ثم مَثَّل له بقوله: «لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ». وهذا يدل على أن «لا» لم تغيّر إعراب الكلمات بعدها.

وقال المبرّد: «هذا باب ما إذا دخلت عليه "لا" لم تغيّره عن حاله، لأنّه قد عَمِلَ فيه الفعل، فلم يجز أن يعمل في حرف عاملان»[40]، أي أن النصب في نحو: «لا سَقْياً ولا رَعْياً» إنما هو بفعل مقدّر لا بـ «لا».

ونصَّ ابنُ السَّراج على ذلك بقوله: «فإن دخلت "لا" على ما عَمِلَ بعضه في بعض من معرفةٍ أو نكرةٍ لم تعمل هي شيئاً»[41]، وهو نصّ صريح في بقاء العامل الأصلي مؤثراً في الجملة، وعدم إسناد العمل إلى «لا».

أمّا المحدثون، فقد عبّر عباس حسن عنها بلفظٍ صريح فقال: «فأمّا "لا" المهملة التي لا عمل لها في الجملة الأسمية ولا في غيرها»[42]، ثم أوضح أن أثرها معنويٌّ لا إعرابيّ.

وبين ظاهر شوكت هذا النوع: «لا نافية لا عمل لها»[43]، أي لا يؤثر على فعل التي بعدها. وقال: وهي الداخلة على الفعل المضارع ومثّل لها بقوله لا يَغْفِرُ: «لا» نافية غير عاملة، ويغفرُ: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم.

بعد عرض دلالة «لا» النافية غير العاملة ووظيفتها، نسلط الضوء على شواهدها في ديوان أُميّة بن أبي الصلت، حيث وردت سبعاً وأربعين مرّة في أساليب متنوعة نافية دون أي أثر إعرابي، وهو ما سنقوم بعرضه وتحليله تفصيلاً فيما يلي.

(39) الكتاب، ج2، ص295.
(40) المقتضب، ج4، ص380.
(41) الأصول في النحو، ج1، ص379.
(42) النحو الوَافي، ج1، ص601.
(43) أدوات الإعراب، ص192.

ومنها قوله من الوَافر:

كَرِيمٌ لا يُغيّره صباحٌ * عَنِ الخُلُقِ السَّنِيّ ولا مَسَاءُ**[44]

الخُلُق: السجيّة والطبع[45]. السَّنِي: الرفيع[46] يثني أمية بن أبي الصلت على عبد الله بنِ جدعان لتمسّكه بأخلاقه العالية وكرمه المتأصل، فهو رجل لا تؤثر فيه تقلبات الأيام واختلاف الأوقات، بل يظل دائماً مثالاً يُحتذى به بمكارم الأخلاق.

موضعُ الشاهد قوله: «لا يُغَيّرهُ» و«ولا مَساءُ»، إذ دخلت «لا» الأولى على جملةٍ فعليةٍ فعلُها مضارعٌ، فلم تؤثّر في إعراب الفعل «يُغَيّرهُ»، فبقي مرفوعاً بالضمة الظاهرة لتجرّده من الناصب والجازم، وصباحٌ فاعل مؤخر مرفوع[47]. أمّا «لا» الثانية في قوله: «ولا مساءُ» فهي حرف نفي غير عامل جيء به لتأكيد النفي السابق، والوَاو حرف عطف، و «مساءُ» معطوف مرفوع على صباحٌ والم تؤثر «لا» في إعرابه[48]. وقد أفادت «لا» نفيَ تغيّر عبد الله بنِ جُدعان عن خُلُقه الرفيع بتعاقب الصباح والمساء، فصوّر الشاعر ثباته على مكارم الأخلاق ودوامها[49].

وفي سياق آخر يقول من الوَافر:

يَفيضُ حِلابُها مِنْ غَيْرِ ضَرْعٍ * ولا بَشْمٌ ولا فيها جُزُومُ**[50]

الحِلاب: اللَّبُن[51]، وهو المعنى المراد في البيت، أي اللبن المتدفق. والبشم والبَشَم: التُّخمة[52]. ويقال: «بَشِمَ الفصيلُ من كثرة شرب اللبن». يصف الشاعر نعيم الجنة، فيصوّر لبناً يفيض من غير ضرع على سبيل بيان كماله وعجائبه ثم ينفي عنه ما يعتري شرابَ الدنيا من التخمة وآثار الأمتلاء، فيتجلّى صفاء ذلك النعيم وسلامته من النقص والأذى.

موضع الشاهد قوله: «ولا فيها جُزومٌ»، إذ دخلت (لا) النافية غير العاملة على جملةٍ اسميةٍ تقدّم فيها الخبرُ شبهُ الجملةِ «فيها» على المبتدأ «جُزومٌ». وقد فُصِلَ بين «لا» والاسم بشبه الجملة، والفصل يبطل عمل «لا»، إذ قال ابن مالك: «وأبطل عمل «لا» بالفصل مطلقاً نحو لا في الدار

(44) ديوان أمية بن أبي الصلت، ص334.
(45) لسان عرب، ج10، ص86، مادة «خلق»
(46) مختار الصحاح، ص156، مادة «س ن ا».
(47) أدوات الإعراب، ص192.
(48) نتائج الفكر في النحو، ص202.
(49) أنوار الربيع في أنواع البديع، ص175.
(50) ديوان أمية بن أبي الصلت، ص473.
(51) المعجم الوَسيط، ج1، ص191، مادة «حلب».
(52) الصحاح، ج5، ص1873، مادة «وشم».

رجلٌ مقيمٌ»، ولذلك بقيت «لا» مهملة، و«فيها» خبرٌ مقدم، و «جُزومٌ» مبتدأٌ مؤخّرُ مرفوعٌ، فلم تُحدث «لا» أثراً إعرابياً في الكلمة الوَاقعة بعدها[53]. وتؤدي «لا» وظيفة دلاليةً تتمثل في نفي ثبوت الجُزوم عن هذا الشراب، فتُسهم في بيان صفائه وكماله في سياق وصف نعيم الجنّة.

وفي موضع آخر منها قوله من الكامل:

جُدُدٌ وَتَوْشِيمٌ وَرَسْمُ عَلَامَةٍ * وَخَزَائِنٌ مَفْتُوحَةٌ لا تَنْفَدُ**[54]

جُدُد: الجُدّة، وكلُّ جُدّة طريقة[55]. و«تَوشِيمٌ» الوَشم، أشيءُ تراهُ من النَّبَاتِ في أول ما يَنْبُتُ، وأوْشَمَتِ الأرضُ إذا رأيت فيها شيئاً من النبات. وأوشمت السماء: بَدَا مِنْها بَرْقٌ[56].

تَنْفَد: تنقضي وتفنى، قال الأزهري: «نَفِدَ الشيءُ يَنْفَدُ نفاداً»[57]. فالمقصود أن خزائن الله لا ينقطع ما فيها ولا ينفد عطاؤها. يُبين الشاعر دلائل القدرة الإلهية في الكون، ويختم بوصف خزائن الله المفتوحة التي لا تنفد، ليبرز كمال قدرته وسعة عطائه الدائم.

والشاهد في البيت قوله: «لا تَنْفَدُ»، إذ جاءت «لا» نافية غير عاملة، ودخلت على الفعل المضارع «تَنْفَدُ». فأصل مضمون هذه الجملة الإثبات، أي: «تنفدُ»، فلمّا سبقتها «لا» جار الحكم منفياً، فدلّ التركيب على انتفاء النفاد عن الخزائن[58]. ولم تُحدثِ «لا» أثراً في إعراب الفعل بعدها، فـ «تَنْفَدُ» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة لتجرّده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره «هي» يعود على الخزائن. فكون «لا» غير العاملة معناه أنها لا تغيّر الحالة الإعرابية للفعل، ولا يمنع ذلك من أدائها وظيفتها الدلالية في النفي[59]. وأفادت «لا» نفي النفاد، أي نفي انقطاع ما في الخزائن، فاجتمع في التركيب إثبات انفتاحها ونفي نفادها. وقد جعل سيبويه نفي الفعل المضارع بـ «لا» في نحو قوله: «وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يفعل» [60]، وعلى هذا جاء النفي في البيت مؤكداً سعة الخزائن وعدمَ نفادها.

ثانياً: توطئة «ما»

(53) شرح التسهيل، ج2، ص65.
(54) ديوان أمية بن أبي الصلت، ص354.
(55) مقاييس اللغة، ج1، ص408، مادة «جدد».
(56) لسان العرب، ج12، ص638.
(57) تهذيب اللغة، ج14، ص99.
(58) أدوات الإعراب، ص192.
(59) النحو الوَافي، ج1، ص601.
(60) الكتاب، ج3، ص117.

تُعَدّ «ما» النافية غير العاملةِ من الأدوات التي يبرز أثرها في مستوى الدلالة قبل أن يبرز في مستوى الإعراب، وظيفتها الأساسية سلب الحكم أو الحدث من غير أن تنشئ أثراً نحوياً في البنية الإعرابية للجملة. وقد ربط القدماء هذا الباب بالفعل والحال ربطاً دقيقاً، فسيبويه يردّ نفي قول القائل: «هو يفعل» إلى الصيغةِ: «أما "ما" فهي نفيٌ لقول القائل: هو يفعل، وهو نصّ وضع "ما" في موضعِ المقابلة الدلالية للإثبات، لا في موضع تغيير الإعراب»[61].

وأمّا ابن يعيش فيصرّح بأن «ما» لنفي الحال، فالنفي هنا متعلق بزمن الدلالة لا بتحويل الإعراب[62]. وذهب أبو حيان إلى أن العربية تُجيز في هذا الباب وجهين، إذ يقول: «فبعض العرب –كالحجازيين– يُعْمِله، وبعضهم الآخر –كبني تميم– يُهْمِله»، وهذا بيانٌ صريحٌ بأن الإهمال وجه عربي مسموع، وأنه لا يخرج عن سنن العربية الموثوقة[63].

أما عند المحدثين، فإنهم لم يخرجوا عن هذا الإطار، بل وسّعوا النظر في ضوء السياق، إذ يعرض عباس حسن أحكام «ما» من حيث الإعمال والإهمال بحسب الاستعمال، من غَّير أن يجعل أحد الَوْجهين مطّرداً في جميع المواضع[64].

يذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنّ النفي بـ «ما» يرتبط بالسياق الخطابي، إذ يأتي رداً على معنى سابقٍ[65].

وخلاصة ما تلتئم به هذه الأقوال أنَّ «ما» النافية، متى أُخذت على وجه الإهمال، بقيت أداة نفي خالصة تُسهم في سلب المعنَى دون أن تطلب عملاً إعرابياً، وهو ما يجعل قيمتها الأساسية قيمة دلالية مرتبطة بمقام الكلام وسياقه.

وقد وردت «ما» النافية غير العاملة في ديوان أميّة بن أبي الصّلْتَ، فدلّ شيوعها على فاعليتها في بناء المعنى الشعري، إذ تفيد نفي الحكم من غير أنّ تُحدثَ أثراً إعرابياً فيما بعدها.

ومنها قوله من الَوْافر:

(61) الكتاب، ج3، ص117؛ شرح ابن عقيل، ج1، ص303؛ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص 245؛ أوضح المسالك، ج1، ص42؛ الخصائص، ج1، ص110.

(62) شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص31.

(63) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص1197؛ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص422.

(64) النحو الَوْافي، ج1، ص561.

(65) معاني النحو، ج1، ص365؛ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج1، ص210.

فَمَا لَاقَيْتُ مِثْلَكَ يَا بْنَ سَعْدٍ * لِمَعْرُوفٍ وَخَيْرٍ مُسْتَفَادِ**[66]

المَعْرُوف: الجُود، وَقِيلَ: اسْمُ مَا تَبْذُلُه وتُسديه[67]. ومُستفاد: والفائدة: ما استفدت من علم أو مال[68]. يمدح الشاعرُ ابنَ سعد، فينفي أن يكون قد لقي رجلاً يماثله في صفة الكرم وإطعام الضيوف وتقديم الخير النافع لهم، فجاء البيت تقريراً لتفرّده في المعروف والسخاء[69].

والشاهد في البيت قوله: «فَمَا لَاقَيْتُ»، إذ جاءت «ما» نافيةً غير عاملة، ودخلت على جملة فعلية فعلها ماضٍ «لاقيتُ». وقد نصَّ الزمخشري على أن «ما» من حروف النفي، وأنها تُستعمل في نفي الماضي في نحو: «ما فعل»، وهو عينُ البنية الَوْاردة في الشاهد[70].

ولم تُحدِث «ما» أثراً إعرابياً في الجملة، فبقي «لاقيتُ» فعلاً ماضياً مبنياً على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضميرٌ متصل في محل رفع فاعل، و«مثَلك» مفعولٌ به. فكونها غيرَ عاملةٍ معناه أنها لا تغيّر إعراب ما بعدها، وإنما تقتصر وظيفتها على نفي مضمون الجملة[71].

وأفادت «ما» نفياً تحقّق مَن يُماثل ابن سعدٍ في المعروف والخير المستفاد، فدلّ ذلك على انفراده بالكرم وغزارة النفع[72].

ومنها قوله في موضع آخر من الَوْافر:

سَلَامكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ * بَرِيئاً مَا تَغَنَّتُكَ الذُّمُومُ**[73]

تَغَنَّتُكَ: أي تلحق بك وتتعلّق بك[74]. والذُّمُوم: جمع ذم، يدل على خلاف الحمد[75] وينزّه الشاعر ربّه عن كل سوء وعيب، فيؤكّد أن الذموم لا تليق بجلاله ولا تتعلّق به، و«بريئاً» تفيد براءته

(66) ديوان أمية بن أبي الصلت، ص382.
(67) لسان العرب، ج9، ص239، مادة «عرف».
(68) الصحاح، ج2، ص510، مادة «فيد».
(69) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج2، ص834.
(70) المفصل في صنعة الإعراب، ص405.
(71) جامع الدروس العربية، ج3، ص254.
(72) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج2، ص834.
(73) ديوان أمية بن أبي الصلت، ص317.
(74) جمهرة اللغة، ج1، ص428.
(75) مقاييس اللغة، ج2، ص345.

سبحانه من النقائص، والبيت قائم على الثناء والتنزيه. وقد فسّر أبو حيّان هذا البيت بقوله: «أي براءتك ربنا من كل سوء»[76].

يتحدد موضعُ الشاهدِ في قولهِ: «مَا تَغَنَّثُكَ»، إذ تقدّمت «ما» النافية غير العاملة على جملةٍ فعليةٍ فعلُها المضارع «تَغَنَّثُ»، واتصلت به كاف الخطاب مفعولاً به، ثم أُسنِد الفعل إلى «الذمومُ» فكانت فاعلاً مرفوعاً. وقد نصَّ العيني في إعراب البيت على أنَّ قوله: «ما تَغَنَّثُك الذُّمومُ» جملةٌ منفيةٌ مركّبةٌ من الفعل والمفعول والفاعل[77].

ولم يترتّب على دخول «ما» تغييرٌ في البنية الإعرابية للجملة، إذ بقي الفعل المضارع مرفوعاً، وبقيت الكاف في موضع المفعول به، وارتفع «الذموم» على الفاعلية؛ لأن أثر «ما» دلالي محض، لا عمل له في إعراب بعدها. ويؤيّد هذا ما يوردة الأشموني في ن
مجعل «ما» نافيةً لا عمل لها، والفعل بعدها مضارعاً مرفوعاً[78].

وأدّت «ما» وظيفة التنزيه بنفي تعلّق الذموم بالله تعالى، فالجملة المنفية جاءت مؤكدةً لمعنى البراءة الذي أفاده قوله: «بريئاً». وقد فسّر أبو حيّان البيت بقولهِ: «براءتك ربنا من كل سوء»، وفسّر العيني «تغنثك» بمعنى تليق بك أو تلحق بك، فدلّ النفي على امتناع نسبة العيب والنقص إلى الله سبحانه[79].

ويقول في موضع آخر من الْوَافر:

طَعَامُهُمْ إِذَا أَكَلُوْا مُهَنأً * وَمَا إِنْ لَا تُحَاكُ لَهُمْ ثِيَابُ**[80]

تُحَاكُ: وقد أشار ابن منظور إلى أن حاكَ الثوبَ يحُوكه حَوْكاً وحِياكاً وحِياكةً: نسَجَهُ، وَرَجُلٌ حائِك مِنْ قَوْمٍ حاكةٍ وحَوَكةٍ أيضاً، وَهو مِنَ الشَّاذّ عَن القِيَاسِ المُطَّرِدِ في الاسْتِعْمَال، صَحَّتِ الْوَاوُ فيهِ لأنّهم شبَّهوا حركة العَيْن بالألف التابعة لها بِحَرفِ اللّين[81].

يرسمُ الشاعر صورةً تقوم على المفارقة بين هناء المأكل وغياب الملبس، فطعامُهم طيّبٌ سائغٌ عند الأكل، غير أن الثياب لا تُنسج لهم. ويُبرز هذا التقابلُ اختلال حالهم المعيشيّة، إذ اجتمع لهم

(76) التذييل والتكميل، ج1، ص170.
(77) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ج3، ص1147.
(78) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج، ص78.
(79) التذييل والتكميل، ج7، ص170؛ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ج3، ص1146.
(80) ديوان أمية بن أبي الصلت، ص343.
(81) لسان العرب، ج10، ص418 مادة «حوك»؛ مختار الصحاح، ص84، مادة «ح و ك»؛ تاج العروس من جواهر القاموس، ج27، ص130، مادة "ح و ك".

بعضُ أسباب النعمة وفاتهم ما يستُر الجسدَ ويصونُه. وأمّا نحوياً، فإن موضع الشاهد «وَمَا إِنْ لَا تُحاك» لم تؤثر في إعراب الفعل المضارع بعدها، فبقي مرفوعاً. وقد نصَّ ابن جني على أن: «ما» وحدها للنفي، و«إنْ» و«لا» جميعاً للتوكيدِ، ولا ينكر اجتماع حرفين للتوكيد للجملة في الكلام(82).

أمَّا من حيث الدلالة، فقد أفادت «ما» نفي حياكة الثياب لهم، ثمّ تضاعفت قوّة هذا النفي بتوالي «إنْ» و«لا» فانتقل المعنى من مجّرد الإخبار بعدم الحياكة إلى توكيد الحرمان منها وترسيخ هذا الحكم في ذهن المتلقّي؛ لأنّ اجتماع أدوات التوكيد في موضع واحد يدلّ على عناية المتكلّم بتقوية المعنى وتثبيته(83).

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة الحروف غير العاملة في ديوان أمية بن أبي الصلت، من خلال حصر مواضعها وتحليل وظائفها النحوية ودلالاتها السياقية في الشواهد الشعرية. وقد أظهرت الدراسة أن عدم عمل هذه الحروف في الإعراب لا يعني خلوّها من الأثر؛ إذ تؤدي دورًا بارزًا في نقل التراكيب من الخبر إلى الاستفهام أو النفي، وفي توجيه الدلالة وفق المقام الشعري. كما كشفت الدراسة عن ثراء لغة أمية بن أبي الصلت، وقدرته على توظيف الحروف غير العاملة في التعبير عن مقاصده الفكرية والنفسية والبلاغية، ولا سيما في موضوعات الإيمان، والمصير، والمدح، والحكمة.

وفي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من تحليل للشواهد الشعرية الواردة في الديوان، أمكن الوقوف على جملة من النتائج التي تؤكد تنوع استعمال هذه الحروف، وتباين دلالاتها بحسب السياق. وترد أبرز النتائج فيما يأتي:

1- خرج الاستفهام بـ«هل» في موضعين عن معناه الحقيقي إلى الاستفهام الإنكاري الدال على النفي، في قوله: (فهل تخفى السماءُ على بصيرٍ *** وهل بالشمسِ طالعةٍ خفاءُ).
2- وردت همزة الاستفهام في ديوان أمية بن أبي الصلت في ثمانية مواضع، ضمن سياقات شعرية متباينة.
3- تنوعت دلالات همزة الاستفهام بين الاستفهام الحقيقي والتقرير وطلب التصور، واقترنت في بعض المواضع بـ«أم» المتصلة لطلب تعيين أحد الأمرين.
4- خرج الاستفهام إلى معنى التقرير عند دخول همزة الاستفهام على «ليس»، إذ أفادت الإيجاب، في قوله: (ألستَ ترى فيما مضى لك عبرةً *** فمهْ، لا تكنْ يا قلبُ أعمى ...).

(82) الخصائص، ج3، ص111.
(83) شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ج1، ص177.

5- وردت «لا» النافية غير العاملة في الديوان سبعًا وأربعين مرة، في أساليب متنوعة، دون أن تُحدث أثرًا إعرابيًّا في التركيب، كما في قوله: (كريمٌ لا يغيّره صباحٌ *** عن الخُلُق السَّنيّ ولا مساءُ).

6- أدّت «ما» النافية وظيفة تنزيه الله تعالى عن تعلّق الذموم به، إذ جاءت الجملة المنفية مؤكدةً لمعنى البراءة، في قوله: (سلامُك ربَّنا في كل فجرٍ *** بريئًا ما تغشَّتك الذمومُ).

7- دلّ تنوع الحروف غير العاملة في الديوان على أثرها الدلالي والبلاغي في بناء المعنى الشعري، على الرغم من عدم إحداثها أثرًا إعرابيًّا فيما تدخل عليه.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن الأزهري، خالد بن عبد الله. (1421هـ). التصريح على التوضيح، ط1، تحقيق: محمد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الأزهري، محمد بن أحمد الهروي. (2001). تهذيب اللغة، ط1، تحقيق: محمد عوض مرعب. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ابن الأشموني، علي بن عيسى. (1998). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (1400هـ). غريب الحديث، ط1، تحقيق: عبد المعطي أمين القلعجي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر. (2010). الكافية في علم النحو، ط1، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر. القاهرة: مكتبة الآداب.
- ابن الخشاب، عبد الله. (1972). المرتجل في شرح الجمل، ط1، تحقيق: علي حيدر. دمشق: دار إحياء الكتب العربية.
- ابن السراج، محمد بن السري. (1994). الأصول في النحو، ط1، تحقيق: عبد الحسين الفتلاوي. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن با بَشاذ، طاهر بن أحمد. (1977). شرح المقدمة المحسبة، ط1، تحقيق: خالد عبد الكريم. الكويت: المطبعة المصرية.
- ابن جني، عثمان. (د.ت.). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: دار المنهاج.
- ابن دريد، محمد بن الحسن الأزدي. (1980). جمهرة اللغة، ط1، تحقيق: رمزي منير بعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين.

- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (1980). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط20، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار التراث.
- ابن فارس، أحمد بن فارس القزويني. (1979). معجم مقاييس اللغة، ط3، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني. (د.ت.). شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد وأحمد بدوي المختون. القاهرة: دار هجر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم الأنصاري. (د.ت.). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت.). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن يعيش، يعيش بن علي. (2001). شرح المفصل للزمخشري، ط1، تحقيق: إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1997). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ط1، تحقيق: حسن هنداوي. دمشق: دار القلم.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط1، تحقيق: رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- البياتي، ظاهر شوكت. (1980). أدوات الإعراب، ط1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- الجاحظ، عمرو بن بحر. (1424هـ). الحيوان، ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1987). الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. بيروت: دار العلم للملايين.
- حسن، عباس. (د.ت.). النحو الوافي، ط15. القاهرة: دار المعارف.
- الحسني، علي بن أحمد ابن معصوم. (د.ت.). أنوار الربيع في أنواع البديع، تحقيق: شاكر هادي شكر. كربلاء: مكتبة العرفان.
- الرازي، محمد بن أبي بكر. (1999). مختار الصحاح، ط5، تحقيق: يوسف الشيخ محمد. بيروت: المكتبة العصرية.
- رضا، أحمد. (1958). معجم متن اللغة. بيروت: دار مكتبة الحياة.

- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. (2001). تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الزمخشري، محمود بن عمر. (د.ت.). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية.
- السامرائي، فاضل صالح. (2000). معاني النحو، ط1. عمّان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- السطلي، عبد الحفيظ. (1974). ديوان أمية بن أبي الصلت، ط1. دمشق: مكتبة لسان العرب والمطبعة التعاونية.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. (1992). نتائج الفكر في النحو، تحقيق: بدر الدين قهوجي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- سيبويه، عمرو بن عثمان. (1998). الكتاب، ط3، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الشافعي، محمد بن إدريس. (2002). كتاب في أصول الفقه، ط1، تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- شراب، محمد حسن. (د.ت.). شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية.
- شرّاب، محمد محمد حسن. (2007). شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية: لأربعة آلاف شاهد شعري، ط. 1. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع. بيانات الطبعة
- الشنتمري، يوسف بن سليمان. (2015). أشعار الشعراء الستة الجاهليين. القاهرة: مكتبة عبد الحميد أحمد حنفي.
- الصبان، محمد بن علي. (1997). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. (1390هـ). فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: المكتبة السلفية.
- عضيمة، محمد عبد الخالق. (د.ت.). دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير محمود محمد شاكر. القاهرة: دار الحديث.

- العمري، عبدالله & العصيمي، ماجد. (2026). دلالة الحروف الجر والعوامل النحوية في القرآن الكريم: دراسة نحوية وحجاجية. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 6(3). https://doi.org/10.56989/benkj.v6i3.1812
- العيني، محمود بن أحمد. (2010). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ط1، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين. القاهرة: دار السلام.
- الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم. (1993). جامع الدروس العربية، ط28. بيروت: المكتبة العصرية.
- الفارسي، الحسن بن أحمد. (1987). المسائل الحلبيات، ط1، تحقيق: حسن هنداوي. دمشق: دار القلم.
- الفارسي، زيد بن علي. (د.ت.). شرح الحماسة، ط1، تحقيق: محمد عثمان علي. بيروت: دار الأوزاعي.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. (2005). القاموس المحيط، ط8، تحقيق: أحمد نعيم العرقسوسي. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- قاسم، محمد أحمد. (2003). علوم البلاغة، ط1. طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب.
- القيرواني، ابن رشيق. (1981). العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ط5، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الجيل.
- المبرد، محمد بن يزيد. (1994). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.
- المرادي، حسن بن قاسم. (1992). الجنى الداني في حروف المعاني، ط1، تحقيق: فخر الدين قباوة. بيروت: دار الكتب العلمية.
- المراغي، أحمد مصطفى. (2002). علوم البلاغة، ط4. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (1428هـ). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ط1، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين.
- نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية. (1972). المعجم الوسيط، ط2. القاهرة: مجمع اللغة العربية.